أ. د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
أستاذ علم السياسة – جامعة طرابلس

تأثير القومية العربية على التضامن العربي - العربي خلال الألفية الثالثة:الواقع والأبعاد

مقدمة :

تشير أدبيات علم السياسة إلي إن الخلافات والصراعات بين الدول والشعوب تعتبر ظاهرة مواكبة للحياة البشرية منذ الأزل، وعليه فإن الأدبيات تسهب في ذكر الأسباب التي تتسبب في الخلافات والصراعات الدولية، ولا تعتبر البلدان العربية استثناء لهذه القاعدة. فالأدبيات تشير إلي عوامل سياسية، وأخرى اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية أو ثقافية كعوامل قد تدفع للتلاحم أو تؤجج وتزيد من حدة الخلافات والصراعات بين الشعوب والأمم. كما تشير الأدبيات السياسية أيضا إلي إن العامل القومي يزيد من تلاحم أبناء القومية الواحدة، ومثال ذلك علاقة القومية العربية بالتضامن العربي-العربي. عليه، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في مجموعة التساؤلات التالية: هل خفت أو زادت الخلافات العربية-العربية في الألفية الثالثة؟ ولماذا استمرار الخلافات العربية-العربية في إطار عالم أصبح أشبه بقرية صغيرة في إطار العولمة التي يقال إنها ألغت الحدود وزادت من أفاق التعاون الدولي؟ وكيف ولماذا توجد مفارقة بين المواقف العربية ذات الطابع القومي والبعد القطري؟ هذه الدراسة تحلل في إطار مقارن مواقف الدول العربية من القضايا العربية، وذلك من خلال تتبع سجلات تصويت هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مصطلحات أساسية: الأيديولوجيا، القضايا العربية، التلاحم العربي- العربي، القومية العربية، الجماعات الفرعية، المصلحة القطرية، الجوار الجغرافي، والتحليل العاملي.

منهجية الدراسة :

تنطلق الدراسات العلمية عموما من إشكالية محددة تقع في إطار اهتمام الباحثين في أحد مجالات المعرفة الإنسانية، وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في أن الصراعات العربية-العربية الناتجة عن اختلاف المصالح تجاه القضايا الثنائية، والتي يواكبها في نفس الوقت وجود تضامن على قضايا المصير المشترك للأمة العربية الواحدة، مثل القضية الفلسطينية. عليه، فإن إشكالية هذه الدراسة يمكن بلورتها في مجموعة التساؤلات التالية: هل خفت أو زادت الخلافات العربية-العربية في الألفية الثالثة؟ ولماذا استمرارا لخلافات العربية- العربية في إطار عالم أصبح أشبه بقرية صغيرة في إطار العولمة التي يقال إنها ألغت الحدود وزادت من آفاق التعاون الدولي؟ وكيف ولماذا توجد مفارقة بين المواقف العربية ذات الطابع القومي والبّعد القطري؟

وتؤكد أدبيات علم السياسة على أن الخلافات والصراعات بين الدول والشعوب تعتبر ظاهرة مواكبة للحياة البشرية منذ الأزل، وعليه فإن الأدبيات تسهب في ذكر الأسباب التي تتسبب في الخلافات والصراعات الدولية، ولا تعتبر البلدان العربية استثناء لهذه القاعدة ، فالأدبيات تشير إلي عوامل سياسية، وأخرى اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية أو ثقافية كعوامل قد تدفع للتلاحم أو تؤجج وتزيد من حدة الخلافات والصراعات بين الشعوب والأمم. كما تشير الأدبيات السياسية أيضا إلي أن العامل القومي يزيد من تلاحم أبناء القومية الواحدة، ومثال ذلك علاقة القومية العربية بالتضامن العربي-العربي. وبالرغم من أن الشكل: 1 يشير عموما إلي أبرز العوامل المؤثرة على التلاحم العربي-العربي، إلا أن القيود المنهجية تحتم علينا التركيز على فرضية استمرار تأثير القومية العربية كأيديولوجيا على التضامن العربي-العربي تجاه قضايا المصير المشترك.

فالتضامن العربي، كما يشير الشكل:1، يتأثر سلبا أو إيجابا بالعوامل الاقتصادية، والجيو- سياسية وغيرها من الاعتبارات البيئية الأخرى. لكن التضامن العربي-العربي يتأثر أيضا بشكل ملحوظ بالعامل القومي، حيث تفيد الأدبيات أن القومية العربية كانت ومازالت تعتبر من ضمن أبرز العوامل المساهمة في تحقيق التضامن العربي. إن اختبار تأثير العامل القومي على التلاحم العربي-العربي ، تجاه قضايا المصير المشترك ، يمكن أن يتم من خلال التعرف على مواقف البلدان العربية من القضايا العربية، مثل القضية الفلسطينية، والتي يمكن ملاحظتها في إطار الأجندة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة . إذن، فهدف هذه الدراسة يتمثل في وصف وتحليل ومقارنة السجل التصويتي **"Voting Records"** للبلدان العربية على القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة ، وطالما أن الأدبيات تشير إلي التعرض بشكل مباشر أو غير مباشر إلي السلوك ألتصويتي **"**Voting Behavior**"** للدول العربية في الأمم المتحدة منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945، إلا أن تتبع ما كتب عن موضوع هذه الدراسة خلال الألفية الثالثة يشير إلي وجود ندرة ملحوظة في ذلك. عليه، فإن هذه الدراسة ستصف وتحلل في إطار مقارن مواقف الدول العربية من القضايا العربية، وذلك من خلال تتبع سجلات تصويت هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الشكل رقم (1)

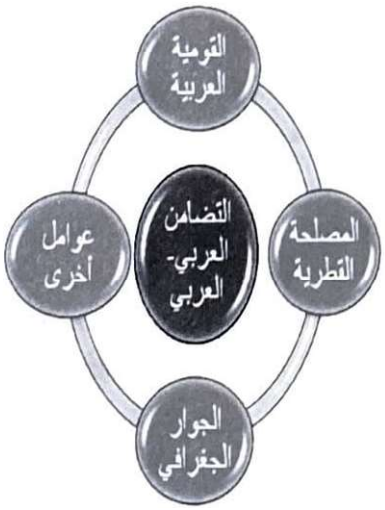

العوامل المؤثرة على التلاحم العربي-العربي

لكن نظرا لأننا شارفنا على نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، عليه فإن محور التركيز سينصب على تتبع سجلات التصويت خلال بداية الألفية، أي عام 2000، وآخر عام توفرت فيه البيانات لهذه الدراسة، ألا وهو عام 2008. إن الاقتصار على وصف وتحليل سجلات التصويت خلال عامي 2000، 2008 يتمشى والقيود المنهجية لهذه الدراسة. ويلاحظ في هذا السياق مثلا أن مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتسم، إلي حد كبير، بالثبات أو بالتغيير التدريجي "Evolutionary Changes" وليس بالتغيير الجذري "Revolutionary Changes"، وبالتالي فإن الاقتصار على عامي 2000، 2008 يتوقع أن يعكس حال مواقف الدول المعنية من القضايا العربية خلال الألفية الثالثة.

أما فيما يتعلق ببيانات هذه الدراسة[1]، فإن محور الاهتمام سينصب عموما على وصف وتحليل ومقارنة السلوك التصويتي للدول العربية خلال عامي 2000 ، 2008 ، على اعتبار أن الأدبيات تعاني عجزاً ملحوظاً في هذا السياق[2]. عليه، فقد تم تصنيف القضايا العربية خلال هاتين السنتين إلي :

• قضايا عربية عرضت للتصويت في الجمعية العامة، ووصل عددها إلي خمس وعشرين قضية عام 2000، وإلي تسع عشرة قضية عام 2008[3]. وسيتم عموما التركيز على هذه القضايا والتي يصل عددها إلي أربع وأربعين قضية، حيث سيتم تتبع مواقف الدول موضع الاهتمام منها.

• قضايا تمت الموافقة عليها بدون تصويت، حيث وصل عددها إلي خمس قضايا في عام 2000، وإلي سبع قضايا في عام 2008. ولقد تم استبعاد هذه القضايا، نظرا لوجود اتفاق دولي عليها ، وبالتالي فإنها لن تفيدنا في التحليل الإحصائي للبيانات.

وللتعرف على السلوك التصويتي للدول العربية وغير العربية على الأربع والأربعين قضية، عليه فقد تمت الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة "SPSS"، حيث تم استخدام تقنيات[4]:

• الجداول المتقاطعة -Cross Tabu lations"، بقصد التعرف على المواق المختلفة للدول تجاه القضايا العربية.

• علاقات الارتباط Correlation Coefficients"، التي ستوضح لنا مد تأييد أو معارضة القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة[5].

• التحليل العاملي "Factor Analysis"، بهدف التعرف على أبعاد القضايا العربية من ناحية، وعلى الجماعات الفرعية "Sub-groups" المختلفة الناتجة على مواقف الدول من القضايا العربية خلال الألفية الثالثة من ناحية أخرى[6].

• الأشكال البيانية التي يمكن من خلالها وصف ومقارنة الأبعاد المختلفة لمتغيرات هذه الدراسة.

وتمشياً مع المنهجية السابقة، فإن التعرف على تأثير العامل القومي على التلاحم العربي- العربي ، تجاه القضايا العربية في الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة ، سيتطلب عموما التعرض لمجموعة المحاور التالية:

• القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

• التلاحم العربي-العربي تجاه قضايا المصير المشترك.

• تأييد القضايا العربية في إطار الأمم المتحدة[7].

• الخاتمة: النتائج والتوصيات.

القضايا العربية في إطار الجمعية العامة:

تشكل القضايا العربية جزءا هاما في إطار أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلساتها العادية والطارئة[8]. ، فالجمعية العامة تناقش سنويا العديد من القضايا المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا السياق ، أن الشكل رقم (2) يشير إلى نسبة القضايا العربية إلى القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سنوات مختارة من الألفية الثالثة، حيث أن المتمعن في بيانات هذا الشكل يمكنه ملاحظة التالي:

1. إن معدل القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة سنويا يعتبر ملحوظا، وعليه فإن هذه النسبة قد وصلت إلى 10.5% ، 9%، 8.4% ، 8.5% خلال السنوات 2000 ، 2002، 2007، 2008 على التوالي. ويلاحظ في هذا السياق، أن معدل عدد الدول العربية إلى إجمالي عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة[9] والبالغ 11.46% يتناسب عموما والمعدل العام لمتوسط القضايا العربية في إطار الجمعية العامة والبالغ 9% خلال السنوات المشار إليها في الشكل رقم (2).

2. بالرغم من المعدل الملحوظ للقضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا (9%) خلال الألفية الثالثة، إلا أنه يمكن القول إن هذا المعدل قد تراجع إلى حد ما، حيث انخفض هذا المعدل من 10.5% عام 2000 إلى 8.5% عام 2008. أما لو تفحصنا معدل القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة خلال السنوات، 1956-1981، فنلاحظ أن معدلها إلى أجندة الجمعية العامة قد وصل إلى 11% ، وبالتالي يلاحظ أن الفجوة قد وصلت إلى 2.5% عند مقارنة فترة زمنية أطول[10]. إن الانخفاض النسبي لمعدل القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مرده ليس فقط زيادة مستوى الخلافات العربية-العربية، ولكن قد يكون سببه توسيع أجندة الأمم المتحدة لكي تناقش مشكلات العصر المتباينة، مثل التصحر، والاحتباس الحراري، وانتشار الأسلحة النووية ، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة ، وتمويل قوات الطوارئ الدولية.

3. إن القضايا العربية في الألفية الثالثة لم تعد محصورة على قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، ولكنها امتدت لتشمل أبعادا أخرى مثل حقوق الإنسان في العراق والسودان. وتشير بيانات الجدول: 1 عموما إلي طبيعة القضايا العربية التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة، حيث يلاحظ عليها الآتي:

أ. إن القضية الفلسطينية كانت ومازالت تعتبر قضية العرب الأولي على المستويات الدولية، والإقليمية، والقطرية.

ب. لكن أولوية القضية الفلسطينية لا يعني، بأي حال من الأحوال، عدم تنوع القضايا العربية في الألفية الثالثة ، حيث برزت إلي السطح قضايا جديدة تجسد البيئة العربية والدولية المحيطة ، فتداعيات النظام العالمي الجديد والعولمة قد أسفرت مثلا عن أجندة عربية جديدة ، تتعلق بحقوق الإنسان، وتداعيات احتلال العراق ومشكلة دارفور في السودان ، وتحقيق الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ومنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة .

الشكل رقم (2)

معدل عدد القضايا العربية إلي الأجندة الكلية للجمعية العامة

Data Source: United Nations Dag Hammarskjold Library, UNBISNET, at <<http:www.un.org/UNBISnet.htm#focus>>

ج. بالرغم من أن الأدبيات تؤكد على التلاحم العربي الملحوظ في إطار الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن تنوع القضايا العربية يتوقع أن يقلل من مستوى هذا التضامن نظرا لاختلاف وجهات النظر وتباين المصالح العربية-العربية تجاه بعض القضايا الجديدة، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق ومشكلة دارفور. لكن الحديث عن تطابق أو اختلاف المواقف تجاه القضايا الجديدة في الأجندة العربية سيكون عموما مجال اهتمام المحور التالي من هذه الدراسة.

التلاحم العربي-العربي تجاه قضايا المصير المشترك:

تشير الأدبيات إلي وجود تلاحم عربي ملحوظ تجاه القضايا العربية على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة عموما استثناء لهذه القاعدة ، فمن المعروف أن القضية الفلسطينية تعتبر قضية العرب الأولى التي وحدت الصفوف وذوبت الخلافات العربية البينية بمختلف أنماطها وتشعباتها. لكن تعقد وتشابك العلاقات الدولية في الألفية الجديدة قد وسع من مضمون القضايا العربية، كما لاحظنا في المحور السابق من هذه الدراسة، وبالتالي فإن البعض قد يتساءل عن مدى إمكانية استمرار البلدان العربية في تحقيق مستويات عالية من التضامن تجاه القضايا العربية ، بغض النظر عن بعديها الكمي والكيفي. ويشير الجدول رقم (1)عموما إلي الأبعاد المختلفة للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أن المتفحص لبيانات هذا الجدول يمكنه ملاحظة التالي:

1. إن القضايا العربية كانت ومازالت تعتبر من أبرز القضايا المطروحة باستمرار في إطار المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة، لاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي. فكما لاحظنا سابقا، فإن الجلسات العادية والطارئة للجمعية العامة تناقش منذ قيام الأمم المتحدة عام 1945 القضايا العربية، الأمر الذي يعني أهمية واستمرارية مثل هذه القضايا على مستوى العلاقات الدولية المعاصرة.

2. إن البعد الكمي للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة مازال بارزا (9%) خلال الألفية الجديدة، بالرغم من النقص الهامشي لنسبة هذه القضايا مقارنة بأجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال القرن الماضي. فالقضايا العربية مازالت تشكل نسبة ملحوظة في إطار أجندة المنظمة الدولية بأجهزتها المختلفة، وفي هذا السياق لا تعتبر الجمعية العامة استثناء لذلك[11].

3. أما فيما يتعلق بالبعد الكيفي للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة، فمن الملاحظ أن بيانات الجدول رقم (2) تشير إلي تنوعها الملحوظ خلال الألفية الثالثة ، فبالرغم من استمرار هيمنة القضية الفلسطينية على القضايا العربية المطروحة أمام الجمعية العامة، حيث أنها تشكل 60% من إجمالي القضايا العربية، إلا أن بيانات الجدول رقم (1) تؤكد على تنوع هذه القضايا بحيث امتدت لتشمل: الجولان المحتل ، تمويل قوات حفظ السلام في

المنطقة ككل، مشكلة المستوطنات، مخاطر الانتشار النووي، قضية الصحراء الغربية، حقوق الإنسان في البلدان العربية، وتحقيق السلم والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

لكن التنوع الملحوظ للقضايا العربية المشار إليها في الجدول رقم (1) قد يؤثر على مستوى التلاحم العربي-العربي، لاسيما وأن الأدبيات تشير مثلا إلي التداعيات السلبية لأزمات الخليج "Gulf Crises" المتتابعة والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ومشكلة دارفور في السودان، والخلاف الجزائري-المغربي حول الصحراء الغربية. إن التعرض لمثل هذه الإشكالية، سيقودنا عموما للحديث عن مدى استمرار تضامن البلدان العربية تجاه قضاياها المشتركة خلال الألفية الثالثة. ومن خلال استخدام تقنية "Q-technique of factor analysis" للتحليل العاملي[12]، فقد أمكن تطوير الجدول رقم (2) الذي يشير إلي مجموعة الحقائق التالية:

1. إن نسبة تحميل الدول العربية مع العامل الأول تعتبر عموما مرتفعة جدا، الأمر الذي يعني ارتفاع مستوي التضامن تجاه القضايا العربية ، خاصة قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. وطالما أن تحميل معظم الدول العربية مع العامل الأول يعتبر مرتفعا، عليه فإنه سيطلق عليه **العامل العربي**. ويعتبر العامل العربي عموما هاما جدا، وبالتالي تصل نسبة التباين الذي يشرحه إلي 84.15%. وبالرغم من المساعدات المالية التي تتلقاه العديد من الدول العربية من الولايات المتحدة سنويا، إلا أن التلاحم العربي تجاه القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي مازال متسما بالتماسك والاستمرارية خلال الألفية الثالثة[13].

2. لكن تنوع القضايا العربية خلال الألفية الثالثة قد أسهم في بروز قضايا غير قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، مثل حقوق الإنسان في العراق والسودان، وبالتالي يلاحظ في هذا السياق اختلاف وجهات النظر العربية حولها. إن غياب كل من المغرب وعمان عن عملية التصويت في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر موقفا مخالفا لمواقف الدول العربية الأخرى ، التي صوتت وتحفظ معظمها على هذا القرار[14]، وبالتالي فقد جاء تحميلها مع العامل الأول متدنيا مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى. أما تحميل كل من المغرب وعمان مع العامل الثاني فقد جاء مرتفعا، حيث وصل في الحالتين إلي 0.756، وبالتالي يمكننا أن نطلق عليه **العامل المغربي – العماني** .

المنطقة ككل، مشكلة المستوطنات، مخاطر الانتشار النووي، قضية الصحراء الغربية، حقوق الإنسان في البلدان العربية، وتحقيق السلم والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

لكن التنوع الملحوظ للقضايا العربية المشار إليها في الجدول رقم (1) قد يؤثر على مستوى التلاحم العربي-العربي، لاسيما وأن الأدبيات تشير مثلا إلى التداعيات السلبية لأزمات الخليج "Gulf Crises" المتتابعة والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ومشكلة دارفور في السودان، والخلاف الجزائري-المغربي حول الصحراء الغربية. إن التعرض لمثل هذه الإشكالية، سيقودنا عموما للحديث عن مدى استمرار تضامن البلدان العربية تجاه قضاياها المشتركة خلال الألفية الثالثة. ومن خلال استخدام تقنية "Q-technique of factor analysis" للتحليل العاملي[12]، فقد أمكن تطوير الجدول رقم (2) الذي يشير إلى مجموعة الحقائق التالية:

1. إن نسبة تحميل الدول العربية مع العامل الأول تعتبر عموما مرتفعة جدا، الأمر الذي يعني ارتفاع مستوى التضامن تجاه القضايا العربية ، خاصة قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. وطالما أن تحميل معظم الدول العربية مع العامل الأول يعتبر مرتفعا، عليه فإنه سيطلق عليه **العامل العربي**. ويعتبر العامل العربي عموما هاما جدا، وبالتالي تصل نسبة التباين الذي يشرحه إلي 84.15%. وبالرغم من المساعدات المالية التي تتلقاه العديد من الدول العربية من الولايات المتحدة سنويا، إلا أن التلاحم العربي تجاه القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي مازال متسما بالتماسك والاستمرارية خلال الألفية الثالثة[13].

2. لكن تنوع القضايا العربية خلال الألفية الثالثة قد أسهم في بروز قضايا غير قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، مثل حقوق الإنسان في العراق والسودان، وبالتالي يلاحظ في هذا السياق اختلاف وجهات النظر العربية حولها. إن غياب كل من المغرب وعمان عن عملية التصويت في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر موقفا مخالفا لمواقف الدول العربية الأخرى ، التي صوتت وتحفظ معظمها على هذا القرار[14]، وبالتالي فقد جاء تحميلها مع العامل الأول متدنيا مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى. أما تحميل كل من المغرب وعمان مع العامل الثاني فقد جاء مرتفعا، حيث وصل في الحالتين إلي 0.756، وبالتالي يمكننا أن نطلق عليه **العامل المغربي – العماني** .

الجدول رقم (1)
طبيعة القضايا العربية في الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة

القضايا	عددها عام 2000	%	عددها عام 2008	%	الإجمالي	%
فلسطين المحتلة	20	66.7	14	53.9	34	60.7
الجولان المحتل	2	6.7	2	7.7	4	7.1
المستوطنات	1	3.3	1	3.8	2	3.6
قوات حفظ السلام	2	6.7	2	7.7	4	7.1
الانتشار النووي	2	6.7	2	7.7	4	7.1
العراق	1	3.3	0	0	1	1.8
السودان	1	3.3	2	7.7	3	5.4
الصحراء الغربية	1	3.3	2	7.7	3	5.4
التعاون والأمن في البحر المتوسط	0	0	1	3.8	1	1.8
إجمالي القضايا	30	%53.6	26	%46.4	56	%100

المصدر: نفس مصدر الشكل رقم (2).

الجدول رقم (2)
نسبة تحميل البلدان العربية مع العاملين الرئيسين ومواقفها من قراري العراق والسودان

الدولة	العامل الأول	العامل الثاني	قرار العراق 2000	قرار السودان 2000
الأردن	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
سوريا	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
تونس	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
الجزائر	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
البحرين	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
جيبوتي	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
لبنان	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
مصر	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
قطر	.998	-.061	امتناع عن التصويت	معارض
الإمارات	.998	-.053	امتناع عن التصويت	معارض
السودان	.924	-.378	امتناع عن التصويت	معارض
ليبيا	.924	-.378	معارض	معارض
اليمن	-.924	.378	غياب عن التصويت	غياب عن التصويت
السعودية	.924	.393	معارض	مؤيد

تابع الجدول رقم (2)

الكويت	.924	.393	معارض	مؤيد
موريتانيا	.839	-.370	معارض	معارض
جزر القمر	.781	.360	معارض	مؤيد
العراق	-.183	.079	غياب عن التصويت	غياب عن التصويت
المغرب	.647	.756	معارض	غياب عن التصويت
عمان	.647	.756	معارض	غياب عن التصويت
نسبة التباين	% 84.15	% 11.30		

المصدر: نفس مصدر الشكل رقم (2) ، إن ارتفاع مستوى التحميل في إطار التحليل العاملي يعني وجود التلاحم، والتميز، والتنوع في قرارات الأمم المتحدة .

3. بالرغم من تطابق مواقف البلدان العربية تجاه جميع قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي التي تضمنتها بيانات هذه الدراسة **(N=40)**، إلا إن تباين مواقف البلدان العربية تجاه قضيتي حقوق الإنسان في العراق والسودان جعل معدلات تحميلها مع العاملين الأول **"العامل العربي"** والثاني **"العامل المغربي-العماني"** مختلفة نسبيا.(انظر بيانات الجدول 2) عليه، يمكن القول إن تضامن

الدول العربية يعتبر مرتفعا تجاه قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، ولكن مواقف هذه الدول تختلف عندما تصبح القضايا العربية غير ذلك. ففي إطار قراري الجمعية العامة رقم (**A/RES/55/115; 116**) والمتعلقين بحقوق الإنسان في كل من العراق والكويت تباينت مواقف الدول العربية ما بين معارض، ومحافظ، وغير مشارك في العملية التصويتيه بالمرة.

4. إن ضعف علاقة العراق بالعاملين الأول والثاني، كما هو مشار إليه في الجدول 2، مرده غياب العراق المتكرر خلال دورة الجمعية العامة لعام 2000 ، وبالتالي فإنه لم يشارك في العملية التصويتية لتلك الدورة بكاملها ، لكن العراق عاد وشارك بالكامل في العملية التصويتية عام 2008، وبالتالي فإن سلوكه التصويتي قد جاء متطابقا مع بقية الدول العربية في جميع القرارات التي تضمنتها هذه الدراسة.

يتضح مما سبق، أن تلاحم البلدان العربية تجاه قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي يعتبر مرتفعا ومتسما بالاستمرارية ، بالرغم من وجود الخلافات العربية-العربية في بعض الأحيان ، فكما أوضحت دراسة سابقة للمؤلف، فإن الدول العربية قد حققت تضامنا مرتفعا خلال السنوات، 1956-1981. كما أن بيانات هذه الدراسة تؤكد على استمرار تحقيق الدول العربية لمستويات عالية من التلاحم، طالما أن الأمر متعلق بالقضية الفلسطينية وغيرها من مشاكل الصراع العربي-الإسرائيلي.

تأييد القضايا العربية في إطار الأمم المتحدة:

كانت ومازالت القضايا العربية، لاسيما القضية الفلسطينية ومشاكل الصراع العربي-الإسرائيلي الأخرى، تحظى بالتأييد الدولي، نظرا لأن الأغلبية تصوت باستمرار مع البلدان العربية. لكن قضايا الحرب الباردة العربية-العربية لا تحظى دائما بمثل هذا التأييد، نظرا لاختلاف وجهات النظر حولها ليس فقط بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن أيضا بسبب الخلافات العربية-البينية حولها. ولكي نتعرف على التأييد الدولي للقضايا العربية في الأمم المتحدة من زوايا مختلفة، عليه فإنه سيتم التعرض لمجموعة المحاور الفرعية التالية[15]:

- البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- التأييد الدولي للقضايا العربية خلال عام 2008.
- العزلة الإسرائيلية-الأمريكية أثناء عملية التصويت على القضايا العربية.

البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة:

إن التعرف على البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة يتطلب عموما التعامل مع القضايا العربية كمتغيرات، والدول العربية كحالات. ومن خلال الاستعانة بتقنية التحليل العاملي المعروفة "R-technique" أمكن تطوير الجدول رقم 3 (ملحق رقم 1) ، الذي يشير عموما إلي وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للقضايا العربية في الأمم المتحدة. فمن خلال تتبع تقنية التحليل العاملي لمستويات : التأييد ، والمعارضة ، والامتناع والغياب عن عملية التصويت، فلقد تم تحديد ثلاثة عوامل مختلفة تجسد مدى التأييد الذي تحظى به القضايا العربية في إطار مجتمع الدراسة الذي اقتصر في هذا المحور الفرعي على: البلدان العربية، الدول الخمس الكبرى، دول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجغرافي ، لكننا سنتعرض في إطار المحورين الفرعيين الآخرين إلي مواقف جميع الدول الأعضاء من القضايا العربية.

وتعكس القرارات الأكثر تحميلا مع العوامل الرئيسية، والمشار إليها في الجدول رقم (3)، عموما معدلات التأييد التي تحظى بها القضايا العربية من قبل الدول الخمس الكبرى، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجغرافي. فالقرارات التي تناولتها هذه الدراسة قد تم تصنيفها إلي عوامل مختلفة استنادا إلي علاقات الارتباط بينها، وبالتالي يلاحظ مثلا أن العامل الأول يشمل أكبر عدد من القرارات التي تتمتع بالتأييد في إطار مجتمع الدراسة من ناحية، ويفسر لنا أكبر نسبة من التباين من ناحية أخرى. إن تفحص بيانات الجدول(3)، يقودنا عموما إلي ملاحظة التالي:

1. إن قضايا الصراع العربي الإسرائيلي تحظى بتأييد كبير من قبل أغلبية الدول التي شملتها هذه الدراسة، وبالتالي نلاحظ أن بيانات الجدول رقم(3) تشير إلى أن تحميل معظم القضايا العربية في إطار العامل الأول تعتبر مرتفعة. إن ارتفاع

معدلات تحميل القضايا العربية مع العامل الأول، الذي يشرح 63.74% من إجمالي التباين، يعني وجود تأييد ملحوظ من قبل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه القضايا. لكن القضايا العربية الأكثر تحميلا في إطار العامل الأول تتعدى القضية الفلسطينية إلي قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام، وبالتالي يمكن أن نطلق عليه **عامل الصراع العربي-الإسرائيلي**.

2. لكن القضايا العربية الأقل تحميلا مع العامل الأول تشير إلي وجود تأييد أقل، نظرا لاختلاف وجهات النظر حولها. فبيانات الجدول رقم (3) تشير إلي أن تحميل تسع قضايا، يتعلق معظمها بحقوق الشعب الفلسطيني، يعتبر مرتفعا مع العامل الثاني الذي سنطلق عليه **"عامل حقوق الشعب الفلسطيني"**، والذي يفسر بدوره 22.78% من التباين. إن تدني مستوى تأييد هذه القضايا التسع راجع في الأساس إلي ارتفاع مستويات الامتناع عن التصويت والغياب، وليس بالضرورة للمعارضة التي اقتصرت إلي حد كبير على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فقد أدى ذلك إلي وجود علاقات ارتباط ملحوظة بينها، الأمر الذي نتج عنه تجمعها في عامل مستقل.

3. إن أكثر القضايا العربية إثارة للجدل تجسد عموما وجود مستويات تحميل سلبية مع العامل الثاني، وبالتالي يلاحظ أن تحميلها يعتبر إيجابيا مع العامل الثالث، الذي يمكن أن نطلق عليه **"عامل حقوق الإنسان"**، الذي لم تتجاوز نسبة التباين فيه 6.53%. فكما لاحظنا في السابق، فإن القضايا العربية التي لا تجسد الصراع العربي-الإسرائيلي تعتبر أكثر إثارة للجدل والخلاف، وبالتالي يلاحظ أن التنسيق والتعاون يبلغ حده الأدنى ، الأمر الذي يجعل بعض البلدان العربية تتخذ مواقف متباينة.

4. يتضح مما سبق، أن قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي الذي جسدها العامل الأول تحظى بتأييد ملحوظ من قبل معظم بلدان الجوار الجغرافي، والدول الخمس الكبرى، ودول الاتحاد الأوروبي ، مقارنة ببعض القضايا العربية الأخرى ، التي تمثل حقوق الشعب الفلسطيني "العامل الثاني"، وحقوق الإنسان في كل من العراق والسودان "العامل الثالث". إن تصنيف العوامل الثلاثة السابقة لم يأخذ في الحسبان فقط عملية التصويت الإيجابي "بنعم"، ولكنه امتد لكي يأخذ في الاعتبار مواقف الدول الأخرى التي تشمل بطبيعة الحال الرفض، والامتناع عن التصويت، والغياب عن العملية التصويتية برمتها طالما أن ذلك يعكس مواقف متباينة تجاه القضايا العربية. لكن المحور الفرعي التالي سيتعرض إلي مدى التأييد الدولي المعاصر للقضايا العربية من خلال تتبع مدى تطابق السلوك التصويتي للدول المختلفة (192 دولة) مع الأغلبية العربية خلال عام 2008.

التأييد الدولي للقضايا العربية خلال عام 2008:

إذا كانت بيانات الجدول رقم3 (ملحق رقم 1) قد أوضحت بجلاء البعد

العربي في إطار مجتمع الدراسة الذي شمل 54 دولة[16]، فإن تحديد نسبة إجمالي عدد الدول التي أيدت الأغلبية العربية إلي إجمالي عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة، كما هو مبين في إطار الشكل رقم (3)، سيمكننا من التعرف على قياس مستوى التأييد الدولي للقضايا العربية خلال عام 2008. ومن خلال تفحص سجلات التصويت خلال عام 2008 على القرارات العربية، والبالغ عددها 18، فقد أمكن تطوير الشكل رقم 3، الذي يمكن أن نلاحظ عليه التالي:

1. تشير بيانات الشكل رقم (3) عموما إلي عدم اتسام مستويات التأييد الدولي للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة بالثبات، نظرا لأن ذلك التأييد يختلف باختلاف المسائل المطروحة للنقاش. فمثلا قد حظيت القرارات (A/RES/63/91; 92; 93; 94; and 96) المتعلقة بالقضية الفلسطينية بتأييد 90% من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن التأييد الدولي قد بلغ أدنى مستوى له عندما تم التصويت على القرار (A/RES/63/95) الخاص بحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حيث لم يؤيد الموقف العربي إلا 49% من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2. بالرغم من أن متوسط التأييد الدولي للقضايا العربية خلال عام 2008 قد بلغ 80%، إلا أنه لا يمكن القول بأن هذا المعدل يعكس كل سنوات الألفية الجديدة ، فالتأييد الدولي للقضايا العربية يختلف بطبيعة الحال، من فترة زمنية إلي أخرى، وعليه يلاحظ مثلا أن مستويات التأييد الدولي للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم خلال عام 2000 قد بلغ 74.6%، لكنه عاد وارتفع ليصل إلي 80% عام 2008. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى التأييد الدولي خلال عام 2008 عموما إلي عدة اعتبارات، لعل أبرزها[17]:

الشكل رقم 3*نسبة التأييد العالمي للقضايا العربية خلال دورة الجمعية العامة لسنة 2008

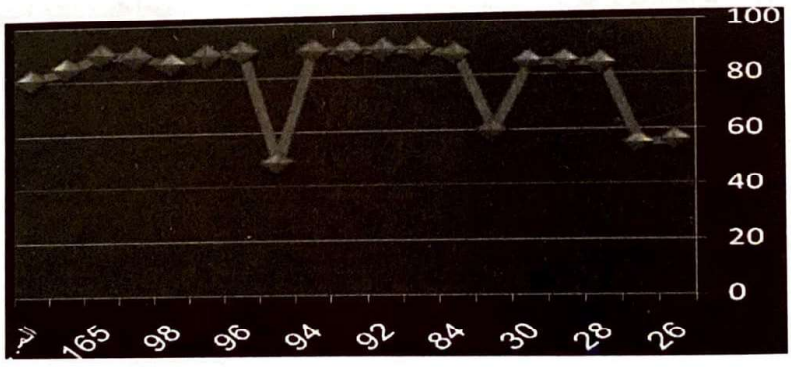

المصدر: نفس مصدر الشكل: 2.
ملاحظة: تشير الأرقام في المحور الأفقي إلي أرقام القرارات العربية الصادرة عن الجمعية العامة سنة 2008.

أ. عدم وجود قرارات مثيرة للخلافات خلال عام 2008 مقارنة بعام 2000، مثل حقوق الإنسان في السودان أو العراق، حيث لاحظنا انقسام المجموعة العربية على نفسها في القرار المتعلق بالعراق الصادر عن دورة الجمعية العامة رقم 55.

ب. استنزاف الجانب العربي لعملية السلام من ناحية، واستمرار إسرائيل في انتهاك الشرعية الدولية في الأراضي المحتلة من ناحية أخرى، الأمر الذي زاد من مستوى التأييد للجانب العربي في إطار الأمم المتحدة.

ج. قيام البعثات العربية الدائمة في مقر الأمم المتحدة، وخاصة مقر البعثة الدائمة للجامعة العربية، بجهود ملحوظة لتنسيق الموقف العربي من ناحية، وللحصول على التأييد الدولي اللازم للقضايا العربية من ناحية أخرى.

العزلة الإسرائيلية-الأمريكية أثناء عملية التصويت على القضايا العربية:

لقد اتضح لنا في سياق المحورين الفرعيين السابقين مدى التأييد الذي تحظى به القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن السؤال الذي قد يتبادر للذهن يتمثل في وضع الطرف المعارض لهذه القضايا ، فإسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول القزمية "Ministates" تعارض القضايا العربية[18]، وبالتالي فإن هذا المحور الفرعي الأخير سيبحث في مركز هذه الدول تجاه الأغلبية المؤيدة للقضايا العربية. وتشير بيانات الجدول رقم (4) ملحق رقم 2 عموما إلي وضع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يمكن ملاحظة التالي:

1. إن زيادة التأييد الدولي للقضايا العربية قد جاء عموما على حساب الجانب الإسرائيلي، وبالتالي يلاحظ مدى عزلة كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عندما يتعلق الأمر بعملية التصويت على القضايا العربية، وخاصة قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. وتشير بيانات هذه الدراسة عموما (انظر بيانات الجدول رقم (4) إلي أن السلوك التصويتي لإسرائيل يتسم بالتميز "Distinctiveness" أو العزلة "Isolation"، نظرا لمواقفها الانفرادية المعارضة باستمرار لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. ويلاحظ في هذا السياق مثلا، أن علاقة ارتباط السلوك التصويتي لإسرائيل وبعض الدول التي تؤيدها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بالأغلبية المؤيدة للجانب العربي خلال الألفية الثالثة قد وصلت إلي (r =-0.570)، وهي لاشك علاقة ارتباط عالية وسالبة تؤكد على مدى عزلة الجانب الإسرائيلي-الأمريكي في إطار الجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي.

2. بالرغم من أن العزلة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي تعتبر كبيرة

وملحوظة، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة لبعض القضايا العربية الأخرى التي تجسد وجود خلافات عربية بينية. فمثلا يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) ، أن إسرائيل قد صوتت إلي جانب الأغلبية المؤيدة لقرار الجمعية العامة الخاص بحقوق الإنسان في السودان، في الوقت الذي صوتت فيه الدول العربية (باستثناء اليمن والعراق اللتين تغيبتا عن عملية التصويت) مع الأقلية المعارضة لهذا القرار، وبالتالي فقد تغيرت قواعد اللعبة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذا النوع من القضايا العربية لاعتبارات فرضتها ظروف بيئية خارجية ، تجسدت في تسييس النظام العالمي الجديد لقضية دار فور بالسودان. فإسرائيل قد صوتت ضد الأغلبية في الجمعية العامة على بعض القرارات المشار إليها في الجدول رقم (1) أحيانا، وصوتت إلي جانب الولايات المتحدة في معظم الأوقات أحيانا أخرى، وبالتالي فإن مواقفها تتسم بالعزلة الكبيرة التي جسدتها علاقة الارتباط في إطار هذه الدراسة (**r = - 0.570**).

3. لقد عارضت إسرائيل لوحدها الجماعة الدولية في أربعة قرارات خلال فترة الدراسة، حيث صوتت بالرفض ضد الأغلبية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه القرارات هي: (**A/RES/55/50; 123; 134; and A/RES/63/99**)، وبالتالي فهي قد مثلت وضع دولة معزولة بالكامل. كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة التي تحفظت على القرار رقم (**A/RES/55/126**) المتعلق بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وهو قرار أيدته 160 دولة. وبالرغم من كبر حجم المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة للعديد من الدول النامية والدول العربية، خاصة مصر، والأردن، والمغرب، وتونس، إلا إن تأييد الولايات المتحدة لمواقف إسرائيل المعادية للقضايا العربية العادلة جعلها أيضا في عزلة دولية، الأمر الذي دفع الكونجرس الأمريكي إلي التساؤل عن مدى جدوى برنامج المساعدات الأمريكي إلي العالم النامي بشكل عام[19].

الخاتمة: النتائج والتوصيات

يتضح لنا من خلال الوصف والتحليل السابق، أن التضامن العربي تجاه القضايا العربية المصيرية كان ومازال يعتبر ملحوظا ، فمعظم الدول النامية التي تشكل أغلبية مطلقة في عضوية الأمم المتحدة تؤيد بحماس القضايا العربية، لاسيما القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الصراع العربي الفلسطيني، الأمر الذي يعني استمرار تأثير العامل القومي على التلاحم العربي-العربي. ومن خلال التعرض للمحاور المختلفة في إطار هذه الدراسة، يمكننا حوصلة نتائج هذه الدراسة في مجموعة النقاط التالية:

1. إن التأييد الذي تحظى به القضايا العربية يعتمد على طبيعة القضايا التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اتضح لنا أن مثل هذا التأييد يقل عندما لا يكون هناك إجماع عربي عليها، ويزيد مع زيادة مستويات التلاحم العربي.

2. إن التأييد الدولي لقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي كان ومازال يعكس عموما تأييد الأغلبية الدولية في إطار هيئة الأمم المتحدة.

3. إن التأييد الدولي للقضايا العربية المصيرية تقابله عزلة ملحوظة للموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي المساند لها في معظم الأوقات.

4. إن الدول العربية ، التي تتلقى مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية ، تصوت إلي جانب الأغلبية العربية في الجمعية العامة، وبالتالي يلاحظ عدم جدوى مثل هذه المساعدات في تأييد الموقف الأمريكي تجاه القضايا العربية ذات البعد القومي.

إن النتائج السابقة تؤيد إلي حد كبير الفرضية المثارة في مقدمة هذه الدراسة، وبالتالي يمكننا القول بأن القومية العربية كانت وما زالت تعتبر عاملا حاسما ومؤثرا في التلاحم العربي-العربي تجاه قضايا المصير المشترك. لكن تباين المواقف العربية تجاه القضايا العربية القطرية مرجعه اختلاف وجهات النظر وطبيعة التحالفات مع الدول غير العربية، لاسيما الدول الخمسة الكبرى ودول الجوار الجغرافي.

الهوامش:

1. لقد اعتمدت هذه الدراسة على الموقع إلكتروني للجمعية العامة المبين أدناه، حيث تتوفر سجلات التصويت وكلمات الوفود المشاركة أثناء عملية التصويت. فلقد تم تنزيل "download" الملفات المتعلقة بالقرارات محل الدراسة، تم فرغت بياناتها في برنامج التحليل الإحصائي لإجراء الاختبارات اللازمة عليها والمتمشية والأهداف المنشودة لهذه الدراسة، لاسيما الأهداف المتمثلة في وصف وتحليل ومقارنة مواقف الدول المختلفة من القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة. ولمعرفة المزيد، انظر الموقع التالي:

United Nations Dag Hammarskjold Library,UNBISNET,at <http:www.un.org/UNBISnet.htm#focus>

2. هناك عجز ملحوظ في الأدبيات العربية التي تصف وتحلل السلوك التصويتي المؤيد للقضايا العربية خاصة خلال الألفية الثالثة. لكن هناك بعض الأدبيات تتسم بالعمومية، وتفتقر إلي استخدام تقنيات إحصائية متقدمة تتمشى وطبيعة موضوع السلوك التصويتي في الأمم المتحدة، ومن أمثلة الأدبيات العربية عموما: أحمد ثابت، "القضايا العربية-الأفريقية في الأمم المتحدة: دراسة في السلوك التصويتي للمجموعة الأفريقية،" ***شؤون عربية*** 125 (ربيع 2006):186-204 ; وهدى عبد العزيز صلاح، ***السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة*** (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

3. بالرغم من أن العراق قد تغيب بالكامل عن عملية التصويت خلال عام 2000 بسبب أزمة الخليج، إلا أنه عاد وشارك في عملية التصويت خلال عام 2008. لكن الصومال قد تغيب عن حضور هاتين الدورتين بسبب الحرب الأهلية، عليه فقد تم تضمين العراق واستبعاد الصومال في إطار هذه الدراسة للاعتبارات السالفة الذكر.

4. لقد تمت الاستعانة بالنسخة رقم 17 من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ***"SPSS Statistics 17.0"***

5. نظرا لتشابك وتداخل العلاقات بين المتغيرات السياسية، عليه فإن هذه الدراسة ستتعامل مع معاملات الارتباط على النحو التالي:

علاقة ارتباط قوية (r = ≥ .3).
علاقة ارتباط متوسطة (r = ≥ .2).
علاقة ارتباط ضعيفة (r = < .2).

6. بينما يمكن التعرف على أبعاد القضايا العربية في الأمم المتحدة من خلال استخدام التحليل العاملي المعروف في أدبيات البحث العلمي بتقنية "R-technique"، يلاحظ أن تحديد الجماعات الفرعية "Voting Sub-groups" استنادا إلي السلوك التصويتي يمكن أن تتم أيضا من خلال الاستعانة بما يعرف بتقنية "Q-technique"، ولمعرفة المزيد انظر في:

Jae-On Kim and Charles W. Mueller, ***Introduction to Factor Analysis: What It is and How to Do it.*** (Beverly Hill: Sage publication, 1978); and David J. Jackson and Edgar F. Borgatta (Eds.), ***Factor Analysis and Measurement in Sociological Research: A Multi-Dimensional Perspective.*** ((Beverly Hill: Sage publication, 1981)

7. تركز معظم الأدبيات على وصف وتحليل السلوك التصويتي للكتل "Blocs" والجماعات "Groups" المختلفة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة مردها الآتي:

- الافتقار إلي الدراسات المهتمة بالتركيز على مدى تأييد أو معارضة القضايا العربية في الأمم المتحدة.

- التوفيق بين أسلوبي التحليل الجزئي والكلي في إطار دراسة مدى التأييد الذي تحظى به القضايا العربية، حيث سيتم التركيز على دول بعينها أولا، وعلى كتل ومجموعات ثانيا.

- استخدام تقنيات بحثية لم تستخدم في إطار الأدبيات العربية المهتمة بالسلوك التصويتي، مثل التحليل العاملي وعلاقة الارتباط.

- تغطية فترة زمنية معاصرة تصل إلي عام 2008.

8. انظر للباحث في هذا المجال: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "القضايا العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة"، **شؤون عربية**، العدد 108(ديسمبر 2001):114-127 ; البعد العربي في الأمم المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد،" **مجلة دراسات** العدد 11 (شتاء 2002):9-20.

9. لقد وصل عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عام 2009 إلي 192 دولة، حيث يلاحظ أن معدل الزيادة في هذه العضوية قد بلغ 376% في عام 2009 مقارنة بعام 1945 عندما تأسست المنظمة الدولية من قبل 51 دولة.

10. انظر في هذا الشأن أطروحتي الماجستير والدكتوراة للباحث:

Mustafa Abdalla Abulgasem K., "The Arab League Group Cohesion in the U.N." (Master Thesis: Tulane University, 1982); "The Voting Behavior of the Afro-Arab States in the General Assembly of the United Nations in the Period 1956-1981," (PhD Disser-tation, Tulane University, 1986).

11. لقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (64) الرابعة والستين عام 2009 ثلاثا وعشرين قضية عربية (23)، وبالتالي فإن نسبة القضايا العربية إلي الأجندة الكلية للمنظمة الدولية قد بلغت 9.24%. وتتمشى هذه النسبة عموما والمعدل السنوي المشار إليه أعلاه، وهو 9% .

12. لقد استخدمت الأساليب الإحصائية بشكل كبير من قبل علماء السياسة في إطار المدرسة السلوكية، وفي هذا السياق يعتبر ألكر وروسيت من أبرز المستخدمين لتقنية التحليل العاملي للتعرف على أبعاد السياسة الدولية في إطار الجمعية العامة، حيث تمكنا بالفعل من تحديد كتل مختلفة استنادا إلي تطابق السلوك التصويتي تجاه القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، ولمعرفة المزيد، انظر:

Hayward R. Alker and Bruce M. Russett, ***World Politics in the General***

Assembly. (New Haven: Yale University Press, 1965).

13. بينما تبلغ المساعدة الأمريكية السنوية إلي مصر حوالي بلونين دولار، يلاحظ أن هذه المساعدات تصل في حالة الأردن إلي 192 مليون دولار. لكن كل من مصر والأردن تصوت إلي جانب الأغلبية العربية وليس إلي الجانب الأمريكي عندما يتعلق الأمر بقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. فوفقا لبيانات هذه الدراسة، فإن علاقة الارتباط بين مصر والأردن من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى تعتبر قوية وسالبة (**518.-**)، الأمر الذي يعني عدم جدوى المساعدات الأمريكية في تغيير مواقف هذين البلدين تجاه قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي بالرغم من علاقتهما السياسية بإسرائيل. ولمعرفة المزيد عن عدم جدوى المساعدات الأمريكية مع الدول العربية والإسلامية انظر الموقع التالي:

http://www.freeple.com/blog/2006/03/15/interesting-statistics-on-un-voting/>>

14. بالرغم من أن بعض الأدبيات تركز على ثلاثة مواقف تصويتية ، وهي التصويت: بنعم، أو لا، أو الامتناع عن التصويت على اعتبار إن الدول تلجا إليها في الغالب للتعبير عن مواقفها، إلا أن الغياب عن عملية التصويت يعتبر أيضا موقفا قد تتحاشى بموجبه الدول اتخاذ مواقف صريحة اتجاه قضايا معينة عليه، فقد تم تضمين الغياب كنمط من أنماط التصويت التي تلجأ إليه الدول وتم إسناد قيمة "0" له.

15. بينما تمت الاستعانة بتقنية التحليل العاملي "R-technique" للتعرف على البعد العربي في الأمم المتحدة، تم التعامل مع القضايا العربية كمتغيرات والدول كحالات، يلاحظ أن الأشكال البيانية والجداول المتقاطعة ومعاملات الارتباط ستكون التقنيات المستخدمة في إطار المحورين الفرعيين الآخرين للتعرف على الجوانب المختلفة لتأييد القضايا العربية في إطار هذا الجزء الأخير من الدراسة.

16. تشمل هذه الدول: البلدان العربية، والدول الخمسة الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجغرافي التي تمثل تركيا، وإسرائيل،وإيران وأثيوبيا.

17. لقد استمر التأييد الدولي للقضايا العربية خلال عام 2009، حيث يلاحظ مثلا أن عدد الدول التي أيدت قرار تقرير جولد ستون، الذي يدين ما قامت به إسرائيل من إبادة جماعية في غزة خلال عام 2009، قد وصل إلي 114 دولة، أي أن نسبة التأييد قد وصلت إلي 59.4%، وهي نسبة تقل عن المعدل المنصوص عليه في الشكلرقم (2) .ويعزى هذا التدني في مستوى التأييد لقرار مشروع جولد ستون عموما إلي الجهود الكبيرة التي قامت بها كل من إسرائيل والولايات المتحدة لحشد التأييد لرفض القرار، وهي جهود تعتبر فاشلة عموما نظرا لأن عدد الدول المعارضة لم تتجاوز ثماني عشرة دولة، أي نسبة 9.4%. لكن الإشكالية في تدني معدل تأييد قرار جولد ستون ليس راجعا إلي ارتفاع عدد الدول المعارضة للقرار بقدر ما هو راجع إلي ارتفاع عدد الدول الممتنعة عن التصويت، (44 دولة أو 23%) والتي من ضمنها أغلب دول الاتحاد الأوروبي ، والدول التي تغيبت عن عملية التصويت (16 دولة أو 8.3%).

18. يستخدم مصطلح الدول القزمية على الدويلات الصغيرة المحدودة جدا من حيث المساحة وعدد السكان (أقل من مائة ألف نسمة)، مثل جزر المارشال **"Marshall Islands"** وميكرونيسيا **"Micronesia"** . لمعرفة المزيد، انظر في:

Robert Jennings and Arthur Watts (Eds.), ***Oppenheim's Intern-ational Law.*** (London: Longman, 1992); Lawrence Ziring, Robert Riggs and Jack Plano, ***The United Nations: International Organization and World Politics.*** (Fort Worth: Harco-urt, 2000), p. 69.

19. لمعرفة المزيد عن عدم جدوى المساعدات الأمريكية في إطار عملية التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة، انظر مثلا:

Bryan T. Johnson, "U.S. Foreign Aid and United Nations Voting Records," ***Heritage Site*** (Jun 12, 1998) available at: <http://www.heritage.org>

ملحق رقم (1)

جدول رقم (3) تحميل القضايا العربية في إطار عوامل الصراع العربي-الإسرائيلي وحقوق الإنسان

رقم القرار	موضع القرار	عامل الصراع العربي-الإسرائيلي	عامل حقوق الشعب الفلسطيني	عامل حقوق الإنسان
A/RES/63/96	حماية المدنيين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.972	.223	-.010
A/RES/63/97	المستوطنات	.972	.223	-.010
A/RES/63/29	الحل السلمي للقضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/92	مساعدة لاجئي عام 1967	.972	.223	-.010
A/RES/63/98	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/28	القضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/93	وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/30	وضع القدس	.972	.223	-.010
A/RES/63/201	السيادة الفلسطينية والسورية على ثرواتها الطبيعية	.972	.223	-.010
A/RES/63/94	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.923	.216	.050
A/RES/63/91	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.923	.216	.050
A/RES/55/128	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/133	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/54	حقوق الشعب الفلسطيني	.911	.280	.288
A/RES/55/125	مساعدة لاجئي عام 1967	.911	.280	.288
A/RES/55/131	حماية المدنيين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/127	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/129	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/87	حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	.911	.280	.288
A/RES/55/180b	تمويل قوات الطوارئ في لبنان	.911	.280	.288

ملحق رقم (1)

جدول رقم (3) تحميل القضايا العربية في إطار عوامل الصراع العربي-الإسرائيلي وحقوق الإنسان

رقم القرار	موضع القرار	عامل الصراع العربي-الإسرائيلي	عامل حقوق الشعب الفلسطيني	عامل حقوق الإنسان
A/RES/63/96	حماية المدنيين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.972	.223	-.010
A/RES/63/97	المستوطنات	.972	.223	-.010
A/RES/63/29	الحل السلمي للقضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/92	مساعدة لاجئي عام 1967	.972	.223	-.010
A/RES/63/98	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/28	القضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/93	وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/30	وضع القدس	.972	.223	-.010
A/RES/63/201	السيادة الفلسطينية والسورية على ثرواتها الطبيعية	.972	.223	-.010
A/RES/63/94	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.923	.216	.050
A/RES/63/91	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.923	.216	.050
A/RES/55/128	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/133	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/54	حقوق الشعب الفلسطيني	.911	.280	.288
A/RES/55/125	مساعدة لاجئي عام 1967	.911	.280	.288
A/RES/55/131	حماية المدنيين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/127	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/129	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/87	حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	.911	.280	.288
A/RES/55/180b	تمويل قوات الطوارئ في لبنان	.911	.280	.288

تابع ملحق رقم (1)

A/RES/55/180a	تمويل قوات الطوارئ في لبنان	.881	.222	.279
A/RES/55/36	حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	.875	.247	.260
A/RES/55/50	الوضع في الشرق الأوسط	.860	.328	.231
A/RES/55/55	التسوية السلمية للقضية الفلسطينية	.855	.307	.291
A/RES/55/209	سيادة الفلسطينيين الدائمة على أراضيهم	.843	.321	.301
A/RES/55/134	الجولان المحتل	.839	.283	.408
A/RES/55/123	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.839	.283	.408
A/RES/55/132	المستوطنات	.800	.340	.273
A/RES/55/84	حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	.700	.006	-.085
A/RES/55/53	حقوق الشعب الفلسطيني	.283	.921	.197
A/RES/55/52	حقوق الشعب الفلسطيني	.283	.921	.197
A/RES/63/31	الجولان المحتل	.307	.918	-.050
A/RES/63/26	حقوق الشعب الفلسطيني	.306	.911	-.031
A/RES/63/27	حقوق الشعب الفلسطيني	.306	.911	-.031
A/RES/63/95	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.304	.909	-.053
A/RES/55/130	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.288	.909	.187
A/RES/55/51	الجولان المحتل	.280	.907	.139
A/RES/55/116	حقوق الإنسان في السودان	.125	-.768	.455
A/RES/55/126	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.491	.268	.712
A/RES/55/115	حقوق الإنسان في العراق	-.016	-.440	.596
نسبة التباين		%63.74	%22.78	%6.53

المصدر:نفس مصدر الشكل: 2.